

مكافحة الإرهاب وتوثيق جرائم «داعش» والاعتداءات الإرهابية بحق البلدان الثلاثة على رأس أجندة الاجتماعات

اللجنة القضائية السورية العراقية الإيرانية المشتركة تعقد اجتماعاتها في دمشق اليوم



سليفا زروق

تنتقل في دمشق اليوم أعمال اجتماع اللجنة القضائية السورية العراقية الإيرانية المشتركة، والذي سيستمر يومين، برعاية وزير العدل أحمد السيد. اجتماع اللجنة المشتركة الذي انضم إليه سورية مؤخراً ويرأس وفدنا رئيس محكمة النقض المستشار حسن شاش، بهدف حسمها كنهت مصادر قضائية متابعة تحدثت إليها «الوطن» إلى البحث في مجالات التعاون المشترك فيما يخص ملف مكافحة الإرهاب في البلدان الثلاثة، إضافة إلى البحث في ملفات الاعتداءات الإرهابية المرتكبة بحق البلدان الثلاثة.

المصدر وصف الاجتماع بأنه يشكل خطوة كبيرة ومهمة في إطار التعاون القضائي بين البلدان ولا سيما ما يخص مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أنه سيتم خلال اجتماعات اللجنة التشاور في إطار التوصل إلى صيغة نهائية لمذكرة تفاهم قضائية مشتركة للتيسيق بين سورية والعراق وإيران، والتي من المقرر التوقيع عليها خلال الاجتماعات المقبلة في البلدان الثلاثة، إضافة إلى البحث في ملفات الاعتداءات الإرهابية المرتكبة بحق العراق بغداد.

الأخير على الفصلية الإيرانية في دمشق، إضافة لتتابع الإجراءات القضائية والقانونية المحكمة للملاحقة ومعاينة المُنذرين والمتورطين في مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني»، والقيادي في الحشد الشعبي العراقي «أبو مهدي المهندس»، مطلع العام الماضي. وكشف أن هذه الملفات ستتم متابعتها في المحاكم الدولية المختصة حيث سيسمح هذا التنسيق بالحركة دولياً ضد مرتكبي الجرائم والاعتداءات الإرهابية. وحسب المصدر فإنه وبموجب هذه الوثيقة سيتم افتتاح مكاتب توثيق خاصة لتابعة الجرائم الإرهابية المرتكبة وإصدار مذكرات ادعاء بحق مرتكبي هذه الجرائم، إضافة لملاحقة مرتكبي الاعتداءات الإرهابية على البلدان الثلاثة بما فيها العدوان الصهيوني

في مجال التعاون بملفات الجريمة وتجارة المخدرات، وتحديد المحاكم المتخصصة بنظر الدعاوى لمواطني البلدان الثلاثة. وفي وقت سابق أسس كشف القائم بأعمال سفارة جمهورية العراق في دمشق ياسين شريف الحبيبي في تصريح له «الوطن» عن وصول وفد قضائي عالي المستوى من مجلس القضاء الأعلى في جمهورية العراق إلى دمشق، برئاسة القاضي ليت جبر حمزة رئيس هيئة الإشراف القضائي عضو مجلس القضاء الأعلى، وذلك للمشاركة في اجتماعات اللجنة القضائية المشتركة التي تضم سورية والعراق وإيران. وبين الحبيبي أن الوفد يضم أيضاً عدداً

الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة الدكتور كاظم غريب آبادي نائب رئيس السلطة القضائية الإيرانية للشؤون الدولية. يذكر أنه خلال اجتماع الدورة الأولى للجنة القضائية المشتركة الذي جرى في بغداد ناقشت اللجنة الإيرانية العراقية قضية اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس «الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس. وذكر مجلس القضاء الأعلى العراقي في بيان له، أن اللجنة القضائية المشتركة بين العراق وإيران للتحقيق في حادث مقتل «المهندس» وسليماني قررت «اتخاذ الإجراءات القضائية والقانونية المحكمة لملاحقة ومعاينة المُنذرين والعناصر المتورطة في الجريمة ومواصلة وتعزيز التعاون الثنائي لاستكمال التحقيقات القضائية الجارية بين البلدين».

كما قررت اللجنة المشتركة «استخدام جميع الإمكانيات والطاقت المتاحة لتوفير عام ٢٠٢١ بناء على مذكرة عمل بين مجلس القضاء في جمهورية العراق والسلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية» وعقدت أول اجتماعاتها في بغداد بينما عقدت ثاني اجتماعاتها العام الماضي في طهران. وخلال الاجتماع الثاني للجنة والذي استضافته طهران نُوقشت مواضيع متعلقة بالتعاون القضائي والقانوني والقضايا المشتركة في الجرائم الإرهابية والمعلومات وتحديد المحاكم المختصة بنظر الدعاوى التجارية لمواطني البلدان.

معاملة الموفدين أسوة بالضمانات المحددة للأطباء الملتزمين بخدمة الدولة

«التعليم العالي» تعد مشروع مرسوم يخص المعيينين الموفدين داخلياً أكثر من ١٥٠٠ موفد لم يعودوا من الإيفاد خلال سنوات الأزمة

فادي بك الشريف

لغاية الآن لم تنته المعاناة التي يعيشها المعيينون الموفدون داخلياً إلى الجامعات السورية لعل أهمها إشكالية تأمين كفاية مفتوحة «غير محددة القيمة». شكوى كثيرة وردت إلى «الوطن» أكد فيها عدد من الموفدين أن الجامعات لا تقبل كفاية المعيد الموفد داخلياً إلا إذا كانت مفتوحة القيمة، مشيرين إلى وجود صعوبات في ظل الظروف الحالية في تأمين الكفاية المفتوحة، سواء إن كان منذ بداية الإيفاد الماجستير أم بعد انتهائه.

وقال الموفدون لـ«الوطن»: تقاضت المشكلة بعد عام ٢٠٢١، حيث نص القرار على أن لكل إيفاد مستقل كفاية مستقلة وكانت تقبل الكفالات الزراعية والصناعية والتجارية في الجامعات محددة القيمة، وبناء عليه قدم المعيد كفاية واحدة لمرحلة واحدة محددة القيمة «غير مفتوحة».

وأضافوا: في عام ٢٠٢٢ صدر القرار رقم ٢٨ بأنه يجوز الإيفاد المستقل كفاية واحدة، تشمل المرحلتين معاً، وبالتالي منذ البداية قدم المعيد كفاية واحدة، ولكن الجامعات لا تقبل الكفاية إلا إذا كانت مفتوحة غير محددة القيمة، ومن هذا المنطلق فالمعيد الذي قدم كفاية محددة القيمة عام ٢٠٢١ لن يستطيع إتمام دراسته إلا في حال قام بتأمين كفاية ثانية للدكتوراه مفتوحة القيمة. وأشار الشاكرون إلى أن الفترة المحددة بين إنهاء إيفاد الماجستير وبداية إيفاد الدكتوراه «سنة واحدة»، وإلا يفقد المعيد حقوقه إذ لم يؤمن كفاية مفتوحة، متسائلاً: هل يجوز مساواة المعيد الموفد داخلياً بتأمين «كفاية مفتوحة» بالمعيد ذاته الموفد خارجياً؟



وأكد مصدر مطلع في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تصريح وجود إجراءات لتبسيط متطلبات الكفاية بالنسبة للمعيد الموفد داخلياً بشكل كبير، مضيفاً: إن الكفاية المطلوبة بموجب القانون، لكن تحديد قيمة الكفاية أدى إلى حصول بعض الكفلاء على أحكام قضائية بقدرة القيمة المحددة للكفاية، وبالتالي كانت هذه الكفالات لا تتجاوز المبلغ الذي يصرف على المعيد شهرياً والمقرر بـ ٦٠٠ ألف ليرة. وفي تصريح لـ«الوطن» كشف المصدر عن دراسة مشروع

بالضمانات التي حددت للأطباء الملتزمين بخدمة الدولة، بحيث لا تمنح الشهادات والوثائق للموفد إلا بتقديم كتاب يماثل ما تم تطبيقه على «الأطباء الملتزمين»، وذلك بعد الإيفاد بالزاماته تجاه الوزارة. وفي السياق تجدد المطالبات المستمرة بضرورة اتخاذ الإجراءات التي تتعسف إيجاباً على المعيينين الموفدين داخلياً، إضافة إلى تشجيع الموفدين للخارج على العودة، حيث تؤكد معلومات وزارة التعليم العالي أن أكثر من ١٥٠٠ معيد موفد إلى الخارج لم يعودوا إلى سورية خلال فترة الأزمة رغم صرف المبالغ الكبيرة عليهم. وتؤكد المعلومات استمرار إعلانات الإيفاد الصادرة سنوياً لعدد من الدول ولاسيما إلى إيران والصين وروسيا وعدد من الدول، مع تأكيد أنه يمكن للموفدين المخالفين العودة وتسوية أوضاعهم، من خلال عدة مراسيم صدرت سابقاً، استفاد منها عدد من الموفدين. من جهته أكد الباحث الأكاديمي عضو الهيئة التدريسية في جامعة تشرين مهذب نصره لـ«الوطن» أنه لا بد من التمييز بين قيمة الكفالات للموفدين داخلياً وبين قيمتها للموفدين خارجياً، حيث ليس هناك مجال للمقارنة بين الحالاتين، إذ يكفد المعيد الموفد خارجياً آلاف الدولارات في حين الموفد داخلياً لا تكون الكفالات على وجه المقارنة إطلاقاً. واعتبر نصره أن تسهيل الأمر سيساهم بعودة مئات المعيينين الموفدين ويحقق ضمانته فعليه للوزارة من جهة، مع ضرورة تسهيل الإجراءات بحيث تكون الكفاية مقبولة من حيث القيمة الحقيقية وضامنة لحق الدولة من جهة وشاملة للمرحلتين الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى.

وزير الأوقاف؛ خمسون ألفاً سجلوا على المنصة تم قبول ١٧٥٠٠ منهم ومنحهم مهلة خمسة أيام لمراجعة مديرية الحج

الحكومة تستعرض إجراءات تأمين موسم الحج.. و«المركزي»: تسديد عوائد خدمات مناسكه بالقطع الأجنبي



الوطن

استعرض مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية الإجراءات المتخذة من الوزارات المعنية لتأمين موسم الحج القادم وتيسير كل الإجراءات للحجاج. وأكد وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد أن إجراءات الأوقاف من المقدمين لتأدية فريضة الحج للعام ١٤٤٥ هجري انتهت، وتم قبول ١٧٥٠٠ مواطن من بين الذين تقدموا عبر المنصة الإلكترونية لدى وزارة الداخلية والذين بلغ عددهم خمسين ألفاً من المواطنين الذين تقدموا عبر المنصة الإلكترونية، مشيراً إلى أنه تم الاختيار وفق مفاضلة الأعمار من مواليد ٥-٦-١٩٥٧ مع مراقبهم المسجلين بغض النظر عن تاريخ ميلادهم.

وأوضح السيد وفق ما نشرته صفحة الوزارة الرسمية أنه سيتم منح خمسة أيام من تاريخ تبليغ المقبولين لمراجعة مديرية الحج في وزارة الداخلية لتبتيب طلباتهم تحت طائلة اعتبارهم مستنكفين حكماً.

ولفت إلى أنه صدر قراراً تضمن تسمية رؤساء المجموعات وأمناء الأفواج ومديرية الحج في وزارة الداخلية لتبتيب طلباتهم لخدمه الحجاج السوريين لهذا الموسم، مبيئاً أن رؤساء المجموعات يتولون مسؤولية تأمين عود السكّن والإطعام وغيرها من الخدمات الاختيارية للحجاج في مجتمعاتهم.

من جهته أصدر مصرف سورية المركزي قراراً تضمن أنه يلزم جميع الراغبين بالحج ممن حصلوا على موافقة وزارة الأوقاف والرصد إلى حساب وزارة الحج على أداء مناسك الحج المحدد من قبل وزارة الأوقاف «التي تستسدد إلى وزارة الحج السعودية، بالإيداع التقديري بالقطع

تسمية رؤساء المجموعات وأمناء الأفواج والمرشدين الدينيين

سعر الصرف نشرة الحوالات والصرافة بتاريخ إعادة البيع، تحت طائلة المساءلة القانونية مخالفة أنظمة القطع الأجنبي، وتلتزم شركات الصرافة بتزويد المركزي بكل بيانات عمليات الشراء.

والموافقة لقاء الأوقاف التي ستقدم للحجاج خارج سورية «باستثناء عوائد الخدمات التي تسد حصاراً إلى حساب وزارة الأوقاف»، وذلك بقصد تسديد هذه الأوجور إلى الجهات المعنية خارج سورية، ويمتنع على هؤلاء الأمانة تقاضي أي عمولات بالقطع الأجنبي لقاء هذه الوساطة.

وأكد القرار أنه يفرض على شركات الصرافة عند تطبيق هذا القرار بل تسوية مقداره عشرة آلاف ليرة سورية، على كل يوم تأخير عن تقديم البيانات المطلوبة، وبديل تسوية مقداره مئة ألف ليرة سورية عن كل نقص في إحدى الوثائق المطلوب الاحتفاظ بنسخة منها.

وأكدت وزارة الداخلية أن الإدارة العامة للشؤون المدنية ومديرياتها في المحافظات ومديرية الحج في الوزارة مستمرة بعملها اعتباراً من اليوم وحتى ٢٠ الشهر الجاري وذلك لتقديم الخدمات للمواطنين الذين تقدموا لأداء فريضة الحج موسم ٢٠٢٤ لاستكمال بياناتهم.

كما أكدت أن إدارة الهجرة والجوازات وورعها في المحافظات مستمرة بعملها خلال الفترة المذكورة لمعالجة أوضاع المواطنين الذين تم تكليفهم من الإدارة العامة للشؤون المدنية بمراجعة الهجرة والصرافة التي تم الشراء منها بداية، وفق

خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من انتهاء أداء مناسك الحج. ونص القرار أيضاً على أنه يُسمح لشركات الصرافة العاملة ببيع من يرغب المواطنين السوريين ومن في حكمهم (الحاصلين على موافقة أداء مناسك الحج) مبلغاً بالقطع الأجنبي لقاء «جزء أو كامل» عوائد الخدمات المترتبة على أداء مناسك الحج المحددة من قبل وزارة الأوقاف السورية، وفق سعر صرف نشرة الحوالات والصرافة بتاريخ عملية البيع مضافاً إليه عمولة لا تتجاوز ١٠ بالمئة، من سعر النشرة المطبوعة، على أن يتم تسليم المبلغ المبيع نقداً للمشتري ليقيم المتخلفين عن أداء مناسك الحج، وذلك

رغم استملاكها من عام ١٩٧٥

٥٠٠ هكتار من الأراضي الشاطئية في مدينة طرطوس مازالت تنتظر الاستثمار السياحي!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تعتبر قضية منطقة التنظيم السياحي جنوب مدينة طرطوس «منطقة الأحلام من ضمنها» من القضايا المزمنة في مدينة طرطوس، حيث تم استملاك أراضي تلك المنطقة بمساحة نحو ٥٠٠ هكتار منذ عام ١٩٧٥ بهدف الاستثمار السياحي لكنها مازالت تنتظر هذا الاستثمار منذ ذلك الحين وحتى الآن من دون جدوى رغم عشرات الجولات الميدانية وعشرات الاجتماعات ومئات الكتب المتبائلة والكثير من القرارات والوعود... الخ. وأكد أمين عام المحافظة حسان حسن أنه تبلغ مساحة منطقة التنظيم السياحي نحو ٥٠٠ هكتار وتتألف من مجموعة من العقارات تعود ملكياتها إلى مجلس مدينة طرطوس ووزارتي السياحة والزراعة «أملاك دولة» وجزء منها ملكية خاصة للمواطنين. موضحاً أنه تم تقسيم الجزء الغربي منها إلى ست شرائح تنظيمية تبلغ مساحتها نحو ١٧٢ هكتاراً يفصلها عن البحر بلاج أغلبية مشغول حالياً بشاليهات الأحلام والبالغ عددها ٣٠٢ شاليه، إضافة إلى مخيم الكرنك ومنتجج بلو باي.

في تصريح لـ«الوطن»، حين حسن أنه تم إبرام عقد

في عام ٢٠٢١ بين وزارة السياحة والشركة العامة للدراسات والاستشارات الهندسية من أجل إعداد الدراسة التخطيطية التنظيمية للتنظيم السياحي في مدينة طرطوس وذلك بموجب كتاب رئيس مجلس الوزراء الصادر في عام ٢٠١٩ والمتضمن الموافقة على توصية لجنة الخدمات والبنى التحتية المتضمنة تكليف مجلس مدينة طرطوس ووزارة السياحة العمل على إعداد دراسة تخطيطية تنظيمية وعمرانية شاملة لكل منطقة شاليهات الأحلام مع حضور المعنيين من مجلس مدينة طرطوس وذلك لمناقشة البدائل المقترحة لمنطقة التنظيم السياحي في القرارات والوعود... الخ. وأضاف: لاحقاً ذلك تم عقد اجتماع في مبنى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الهندسية في دمشق بحضور المعنيين من مجلس مدينة طرطوس وذلك لمناقشة البدائل المقترحة لمنطقة التنظيم السياحي في مدينة طرطوس، موضحاً أنه تم في الاجتماع مناقشة ثلاثة بدائل معدة من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الهندسية موضوع العقد الموقع في عام ٢٠٢١ والمتضمن إعداد دراسة تخطيطية تنظيمية للتنظيم السياحي ولكامل الشريحة الأولى والسادسة (والشرايح الثانية والثالثة والرابعة

على عمق ١٥٠ منها لأنها بموجب قرار المديرية العامة للأثار والمتاحف هي ذات كثافة بالمنطق الأثري مع البناج المقابل للشرايح غرب طريق شاليهات الأحلام الحالي، وإعداد دراسة تنفيذية تفصيلية لأبنية السكن البديل لشاغلي شاليهات الأحلام. وبين أنه بناء عليه تم عرض هذه البدائل على مجلس مدينة طرطوس بدورته العادية الأولى من العام الماضي الذي بدوره أصدر قراراً تضمن الموافقة على اعتماد البديل الأول المقترح من الشركة العامة للدراسات والحفاظ على العناصر القائمة المكونة للشاطئ والمنطقة «المخطط التنظيمي» والحفاظ على الشرايح المواجه للشاطئ «طريق الأحلام، واعتبار الشاطئ المقابل للشرايح (٢-١-٣-٤) شاطئاً مفتوحاً أمام الزوار وتضمينه ضمن المنشآت الخدمية (أكشاك بيع - حمامات وأدواس...)» وتقسيم هذه الشرايح إلى أقسام على شكل شريط يتضمن فنادق ومجمعات سياحية حيث تستفيد الفنادق من الشاطئ.

وأكد حسن أنه لم يتم الانتهاء من أعمال العقد المذكور أعلاه حتى تاريخه من الشركة العامة للدراسات الهندسية.

